محضر الجلسة رقم 995

التاريخ: الثلاثاء 14 من ربيع الأول 1436 هـ (06 يناير 2015 م)
الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وخمسة وخمسون دقيقة، ابتداءا من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدتان، السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة المستجدات التي وردت على المجلس مباشرة، تفضلوا الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عداب، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، لدينا استدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 6 يناير 2015، ذلك أنه:

1- بطلب من الفريق الحركي عوض السؤال الموجه للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول العناية بذوي الاحتياجات الخاصة بالسؤال الموجه للسيد وزير التجارة الخارجية حول البحث عن أسواق جديدة؛

2- وبطلب من الفريق الاستقلالي عوض السؤال الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء حول تجهيز سافلة السدود المبرمجة، بالسؤال الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة حول برنامج جودة الهواء؛

3- وبطلب من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أضيف إلى جدول الأعمال السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية حول إغلاق باب الحوار بين وزارة الداخلية والجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

وبناء على ما سبق، يصبح ترتيب القطاعات الحكومية في جدول الأعمال كالتالي:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السكنى وسياسة المدينة؛
- وزارة السياحة؛
- وزارة التجارة الخارجية؛
- الوزارة المكلفة بالبيئة.

وكذلك نعلن في بداية الجلسة العامة توصل رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة يوم الثلاثاء 6 يناير 2015، هاذو الاعتذارات، ويتعلق الأمر بالسادة: عادل المعطي، سيدي محمد ولد الرشيد، بوشعيب هلالي، الجيلالي صبحي، محمد الزعيم، الحسين أشنكلي، شيخ أحمدو أدبدا، يحفظه بن مبارك، سيدي صلوح الجماني، احميدوش شعيب، الطيب علوي الأمين، عياد الطيبي، أحمد شدة، سعيد التدلاوي، لحسن عباد، عبد الرزاق بنكيران، عبد الله الغوتي، محمد شفيق بنكيران، عبد الواحد الشاعر، مصطفى التومة، عبد السلام الهمس، رفيق بناصر، عمر حداد، بلعيد بنشمسي، محمد بلحسان، أحمد أبرجي، محمد أمزال، محمد نقاد، الحيمر عبد المولى.

وفي سياق الاستمرار في تفعيل الإجراءات الرامية إلى تحفيز وضبط الحضور بالجلسات العامة، طبقا لأحكام المادتين 162 و163 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وبناء على مداولة مكتب المجلس، نعلن عن أسماء السادة المستشارين الذين سجلت غياباتهم عن أشغال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 30 دجنبر 2014 دون مبرر أو اعتذار، ويتعلق الأمر بالسادة:

أحمد البوزيدي، أحمد حنصالي، إسماعيل أمغاري، البكاي بورجل، الطيب الموساوي، العربي هرامي، بوجمعة الغدال، بوزكري جماخ، بوشعيب حبيذ، بوشعيب عمار، جمال الدين العكرود، سعاد لغماري، سعد بنزروال، سفيان القرطاوي، سلامة حفيظي، سيدي المختار الجماني، سيدي محمد صالح داداه، عبد الحميد أبرشان، عبد الرحيم كوبابي، عبد الرزاق الورزازي، عبد العزيز البنين، عبد الله خنوفا، عزيز مكنيف، فاروق شهير، فريدة النعيمي، محمد أبو الخدادي، محمد اجبيل، محمد احسايني، أحمد شفيق بن كيران، محمد نصيري، يحيى يحيى، يوسف بنجلون.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، بتأجيل السؤالين الموجهين لوزارتها إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 6 يناير فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 4؛
- الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهلها بالسؤال الأول الآني الموجه إلى السيد وزير الداخلية، وموضوعه هو برنامج تجديد حظيرة سيارات الأجرة.

والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الكلمة للأستاذة خديجة الزومي، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

في الآونة الأخيرة، السيد الوزير، انطلق في بعض الأقاليم والعمالات برنامج لدعم سيارات الأجرة الكبيرة، وإننا في الفريق الاستقلالي لنثمن هذه المبادرة التي من شأنها أن تساهم في تأهيل قطاع النقل ببلادنا، إلا أننا نطالب بإشراك كافة المركزيات النقابية للإسهام باقتراحاتنا لمعالجة كل المشاكل المرتبطة بهذا القطاع، وذلك في أفق تأهيله لكي يلعب الدور التنموي المنوط به.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي دواعي وأسباب تغييب المركزيات النقابية عن هذا البرنامج الهام للإسهام باقتراحاتها، خصوصا وأنه يشمل شريحة مهمة من المجتمع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على هذا التساؤل، أود في البداية أن أذكر بأن وزارة الداخلية تحرص دائما على إشراك جميع الفاعلين والمهنيين، خاصة في تدبير هاذ القطاع المهم، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد المركزي.

البرنامج جاء تلبية لمطالب المهنيين والفاعلين، إسوة بأصحاب سيارات الأجرة الصغيرة اللي انطلق البرنامج ديالهم في 2010، واللي تم الاستفادة ديالو من 6000 من الأشخاص على 32 ألف.

البرنامج اللي جا هو برنامج تحفيزي، ليس إجباريا، هو اختياري، اللي ابغى يدخل فيه مرحبا، البرنامج يمتد على سنة، كيف ما تتعرفوا الإجراء المواكب اللي هو 80 ألف درهم، يتم مد أصحاب السيارات بها، شريطة سحب واستبدال السيارات. لحد الساعة البرنامج 120 طلب هو اللي تسجل لحد الساعة.

الإشراك ديال النقابات والفاعلين، وزارة الداخلية كما جاء في التدخل الأول، احنا دائما تنرحبو بالمشاركة ديالكم وبإغناء الحوار معكم، وتم اجتماع أخيرا سواء على مستوى ولاية الدار البيضاء أو على مستوى وزارة الداخلية، الاجتماع اللي ترأسو الوالي الكاتب العام، وتم اتفاق بين أصحاب سيارات الأجرة الكبيرة على أنه الحوار يستمر بيناتهم، وغدا سيكون اجتماعنا، كنتمناو أنه تتمخض عنه نتائج ايجابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للأستاذة خديجة الزومي في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

صحيح، هناك إشراك ونثمن الحوار القائم حاليا الذي يترأسه الكاتب العام، كما نشكر السيد والي الدار البيضاء الذي حاول أن يمتص الغضب الذي كان قائما في هذا القطاع، ثم كذلك لابد أن نثير الانتباه إلى أن المشكل يكمن في رخص الاستغلال، السيد الوزير، فمنها ما بيع، ومنها ما تنازل عنه، ومنه من يكترى.

ثم هناك مشكل كبير ما يسمى بالحلاوة، السيد الوزير، الآن أصبح أصحاب المأذونيات يطالبون بـ 36 مليون مقابل توقيع العقد النموذجي اللي كيوصل دابا لـ 12 سنة.

إذن، امنين غادي يجيب هاذ السائق هاذ 36 مليون، إذن هذا خطير، هذا إجراء يجب أن نحاول على أن نقف في هذا التوجه الذي هو توجه غير عادي، السيد الوزير.

ثم كذلك نريد أن نعرف ما هي القيمة التي رصدتها وزارتكم لهذا الأسطول؟

ثم كذلك السيارة المقترحة هي لن تتحمل حتى تجميع أمتعة المسافرين. إذن، فكان لابد من إشراكنا جميعا لنفكر في سيارة قد تفي بالمطلوب.

ثم كذلك لابد من إعادة النظر في عدد المقاعد، ثم كذلك لابد أن نتحدث عن الملفات الاجتماعية، لاسيما مثلا السكن الاجتماعي بالأثمنة التفضيلية الذي قد وقع عليه وزير الإسكان السابق.

ثم كذلك الانتخابات المهنية، فحصكم تعطيونا (le statut) ديال

السائق، هناك السائق، هناك السائق المستغل وهناك المستغل، هناك أنواع كثيرة لابد أن نفرق بينها.

ولابد أن نتحدث عن الغازوال المهني، ابحال اللي دايرين البحارة البنزين ديالهم، إذن كذلك سيارة الأجرة لابد أن نتحدث عن الغازوال المهني.

لكل هذه الأشياء، السيد الوزير، نحن نريد فقط أن نعطيكم هذه الملاحظات لكي تدعموا هذا القطاع، لأن هذا القطاع في حاجة إلى تأهيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، والكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب إن كان لكم تعقيب على...

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة.

الغلاف المالي 3 ديال الملايير و600 مليون ديال الدرهم هو اللي راصداه الحكومة.

احنا معك، في وزارة الداخلية معك على المسائل ديال لا التغطية الصحية ولا السكن الاجتماعي للسائقين ولا المشاكل.. وتنظن بأنه المكان اللي نقدرو نتذاكرو فيه على هاذ المشاكل بصفة عميقة ومفصلة هو هاذ الاجتماعات اللي تنعقد، ونتمناو أنها ندرسوها في إطار هاذ الاجتماعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وبطلب من السيد وزير الداخلية وموافقة الفريقين المعنيين بطرح السؤالين المتعلقين بأراضي الجموع، سيتم بسط السؤالين معا دفعة واحدة لتتم الإجابة عنهما دفعة واحدة، ويتعلق الأمر بالسؤال الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول المشاكل التي تعرفها أراضي الجموع.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، الأستاذ بن الشايب تفضل.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعلمون جيدا أن أراضي الجموع هو يشكل رصيدا عقاريا هاما بامتياز، بحيث تبلغ مساحته الإجمالية 11 مليون هكتار تقريبا، وهاذ الأراضي الهامة وهاذ الوضعية الحالية ديال أراضي الجموع هي موروثة منذ الحقبة الاستعمارية، أي منذ أكثر من 80 سنة، وبالتالي احنا دابا في عهد الاستقلال 60 سنة، ولم تبادر أي من الحكومات المتعاقبة على استقلال المغرب أن تبادر في حل هاذ الإشكالية ديال أراضي الجموع، مع العلم أنه ورش كبير، يمكن للحكومة أن تعالجه بالطريقة المطلوبة، ويكون ورشا اقتصاديا بامتياز، واجتماعيا بامتياز، لأن 11 مليون ديال الهكتارات لا تغني ولا تسمن من جوع بالنسبة للاقتصاد الوطني. تشكل أراضي رعوية، وحتى القيمة الرعوية قليلة جدا، اعلاش؟ لأنه لا تفعل بالشكل المطلوب.

وبالتالي، معالي الوزير، المطلوب أنه الدولة تبادر إلى حل هذه الإشكالية بتسريع الوتيرة لإعطاء ذوي الحقوق الحقوق ديالهم... إلخ، وتسلم لهم، وبالتالي تتيح للاستثمار أن يفعل ما يفعله الاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق لبسط السؤال المتعلق تحت عنوان طبعا سياسة الحكومة في تدبير أراضي الجموع.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الغازي اغراربة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تثير إشكالية تدبير الراضي الجموع عدة مشاكل وتوترات بكل أنحاء المغرب وبمختلف أنواعها، كما أنها تشكل في الوقت ذاته إمكانيات استثمارية مهمة إذا ما تم تعبئة هذا الرصيد لفائدة الاستثمار المنتج، لكن ما تعرفه بعض المناطق من توترات وإشكاليات وخلافات قد يعرقل الاستفادة المثلى من استثمار هذه الأراضي.

وأهم هذه العراقيل نجملها فيما يلي، ما أثير مؤخرا من مشاكل تتعلق بتحديد العقود التي أصبحت الإدارة تلزم المستثمرين بمقتضيات القانون، حيث لا تتعدى مدة الكراء 3 سنوات، وهو ما لا يسمح في حالة استثمارات كبرى باسترداد التكلفة، وهذا عائق كبير أمام المستثمرين، فلماذا لا تعمل الحكومة على تعديل القانون بما يوافق حاجيات الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد.. لا مازال عندك؟

المستشار السيد الغازي اغراربة:

هناك اتفاقيات، السيد الوزير، وعقود إما للكراء أو للتفويت لإنجاز مشاريع كبرى تعرقلها النزاعات والخلافات التي يتم استغلالها سياسيا ولأغراض بعيدة عن الاستثمار والحقوق المشروعة لذوي الحقوق، وتبقى

الوزارة الوصية صامتة، ولا تقوم بإطلاع الرأي العام على حقائق هذه الاستثمارات التي تكون في بعض الأحيان استثمارات عمومية.

ونحن نعلم، السيد الوزير المحترم، أنكم فعلتم حوارا وطنيا حول تدبير أراضي الجموع، وبالمناسبة نشكركم وننوه بإنجازاتكم لهذا الحوار.

ولذلك، نسائلكم: هل للحكومة تصور جديد على ضوء الحوار لتدبير هذا الملف ولوضع حد للمزايدات والانزياحات التي تجعل من هذا الملف في خدمة أغراض سياسية أكثر منها استثمارية؟

السيد الوزير،

إن هذا الملف فيه الكثير من تغليط الرأي العام الوطني والاستغلال السياسي الذي يغذي النزاعات.

لذا، نطلب منكم، السيد الوزير، التدخل بحزم وإطلاع الرأي العام على الحقائق حتى لا تتطور هذه النزاعات إلى توترات اجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في حدود 6 دقائق بما فيها طبعا الجواب والتعقيب، السيد الوزير، فقط لنذكركم بذلك.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

كيف ما في علمكم، تتوفر الجماعات السلالية على أرصدة عقارية كبيرة على المستوى الوطني، غير أن هذه الأرصدة العقارية، والتي تشكل بحق ثروة اقتصادية هامة تعرف عدة مشاكل، ترتبط بطبيعة النظام العقاري ذاته، وبالقانون الذي ينظم تدبير أراضي الجموع وبالعنصر البشري الساكن أو المنتفع بهذا الرصيد، ويمكن إعطاء بعض الأمثلة للمعيقات:

- عدم مساعدة المنظومة القانونية الحالية، خاصة الظهير ديال 27 أبريل 1919 الذي يؤطر تدبير شؤون الجماعات السلالية وأملاكها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا؛

- بطء وتيرة التصفية القانونية للرصيد العقاري والجماعي؛

- كثرة النزاعات العقارية المطروحة على القضاء، إلى غير ذلك.

فانطلاقا من جميع المعيقات اللي تتعرفها الأراضي السلالية، وبناء على نتائج الحوارات الجهوية التي أطلقتها وزارة الداخلية في موضوع الأراضي السلالية، وبهذه المناسبة أود أن أوجه الشكر للسادة المستشارين البرلمانيين على المساهمة الفعالة والإيجابية التي ميزت تدخلاتهم في إطار الحوارات الجهوية، فقد عملت الوزارة على بلورة عدة تصورات ترمي إلى معالجة الاختلالات المسجلة، وذلك عبر إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تؤطر الجماعات السلالية وأملاكها، من خلال مراجعة الظهير الذي أشرت إليه سابقا وظهير 18 فبراير 1924 وظهير 25 يوليوز 1960 في أفق:

أولا، إعداد برنامج طموح يمتد على خمس سنوات لتسريع وتيرة التحفيظ، باعتباره المدخل لتأمين وتحصين الأرصدة العقارية المتاحة، مع إعداد اتفاقية إطار مع جميع الشركاء الفاعلين في الميدان العقاري للدفع بعمليات التحفيظ إلى المستويات المطلوبة، ولفض النزاعات المثارة بين الإدارات والمؤسسات العمومية؛

ثانيا، تأطير العرف والعادات التي تحكم استغلال الأراضي الجماعية بما لا يتنافى والقانون الوضعي؛

ثالثا، تحديد شروط موضوعية لاكتساب صفة ذي حق؛

رابعا، تمكين أعضاء الجماعات السلالية ذكورا وإناثا من اختيار نوابهم عن طريق الانتخاب أو التعيين؛

خامسا، إعادة تنظيم مجلس الوصاية عن طريق توزيع الاختصاص بين المجالس المحلية والمجلس المركزي؛

سادسا، تنظيم الانتفاع بالأراضي الجماعية؛

سابعا، تمليك الأراضي الفلاحية لفائدة مستغليها من أعضاء الجماعات السلالية؛

ثامنا، تعبئة الأراضي المشمولة بوثائق التعمير لفائدة الدولة والجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين، وفق أسس تحكمها الحكامة الجيدة وتكافؤ الفرص، بما يسمح لتثمين أمثل للأرصدة العقارية الجماعية؛

تاسعا، إدماج ذوي الحقوق ضمن الدينامية الاقتصادية، وتشجيعهم وتأطيرهم ضمن إطارات قانونية تخول لهم التوظيف الأمثل لأملاكهم.

تلكم هي الملامح العامة لمشاريع القوانين التي وقع إعدادها انطلاقا من التشخيص الإداري لواقع العقار الجماعي، وانطلاقا من خلاصات الحوارات الجهوية التي باشرتها مصالح الداخلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب، الأستاذ الأنصاري تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الزميلات والزملاء،

نحن، في الفريق الاستقلالي، طرحنا هذا السؤال نظرا لاعتقادنا أنه من الأهمية بمكان، ونشكركم، السيد الوزير، على ما تفضلتم بإعطائه لنا من

خلاصات، كتلك اللقاءات الجهوية في أفق عقد ندوة وطنية التي طال انتظارها، باعتبار أن آخر ندوة وطنية حول أراضي الجموع كانت سنة 1995.

وكما أشرتم إلى ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على قانونين قد مر عليهما ما يقرب من قرن، 1919 و 1924.

ثم كذلك لابد من تكثيف عملية التحديد الإداري والتحفيظ، لأن التحفيظ هو الذي يطهر العقار من المشاكل، ثم التصدي إلى مشكل نواب أراضي الجماعات السلالية، وما يطرحه من إشكالات واختلافات ونزاعات وصل صداها إلى المحاكم.

ثم أتمنى أن تكون الاستشارة مكثفة مع الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، والجمعيات الحقوقية، والجمعيات النسائية، والمجتمع المدني، وأن يلتئم شمل الجميع في أقرب الآجال في ندوة وطنية لنخرج بقرارات تنزل على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الدستوري في إطار التعقيب، تفضل الأستاذ الكريم.

المستشار السيد الغازي اغرارية:

شكرا السيد الوزير.

غير، السيد الوزير، ابغينا نعلموكم في هاذ القضية، كنعرفو العمل ديالكم الجبار الذي تقومون به، ولكن كاين هناك مشاكل وخصوصا المستثمرين اللي عندهم المشاريع ديالهم موجودة.

يعني ابغينا تبسيط المسطرة، الإنسان اللي عندو مشروع ديالو موجود، اعلاش غيبقى يعيط على النايب واعلاش، كاين هناك معاينة ديال رجل السلطة اللي هو كاين موجود في عين المكان، بدل من غتجيب عاوتاني واحد المئة ورقة.

وهاذ ثلاث سنين، غمض عينيك ها هي جات، ابغينا شي اشوية عاوتاني تزاد في هاذيك ثلاث سنين، كان بكري كانت 18 عام، اعلاش ما تبقاش هاذيك 18 عام أو تزاد شي اشوية لأن المستثمر راه ما يمكنلوش في نهار واحد، ثلاث سنين راه ما يمكنش يحفر حتى الساس؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كان لكم تعقيب، تفضل في حدود...

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للندوة الوطنية، أنا متفق مع السيد المستشار أننا خصنا نعقدوها في أقرب وقت ممكن إن شاء الله، وبأن ترتيبات إن شاء الله غادي تكون نعدوها.

اختيار النواب مشكل دائما مطروح ولكن نتمناو أنه نعالجوه في... احنا في الوزارة أننا نتعاونو مع الجميع لحل الإشكاليات المطروحة من طرف استغلال الأراضي السلالية سواء من طرف المنتفعين أو من طرف المستثمرين أو الاقتصاديين، أنا متفق مع السيد المستشار أنه المدة راه خص نعاودو فيها النظر، متفق معك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع دائما، وهو حول الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة تهريب الأشخاص ومراقبة الحدود، والكلمة لأحد السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

المستشار السيد جمال بونهير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تبعا للتعهدات الحكومية الواردة في برنامجها الرامية إلى تقوية وتعزيز الإستراتيجية الخاصة بمحاربة الهجرة غير الشرعية في إطار مقاربة شمولية، تجمع بين الجوانب الوقائية والزجرية، إضافة إلى التركيز على الجوانب السوسيو-اقتصادية والتحسيسية، وكذا تعزيز محاربة الجريمة وضمان سلامة الأشخاص والممتلكات وضمان ممارسة الحريات العامة.

وفي ظل تنامي الشبكات الإجرامية التي تزايدت وتنوعت أنشطتها مؤخرا، حتى أنها أصبحت مصدرا للتوترات العسكرية على مستوى الحدود المغربية والموريتانية والجزائرية.

وبالنظر لما لذلك من مخاطر أمنية، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي تعتزمون القيام بها لحماية الحدود الترابية من تنامي الشبكات الإجرامية والهجرة غير المشروعة، وعن مآل الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة تهريب الأشخاص ومحاربة الحدود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أظن أن السؤال وضع في سنة 2012، ومنذ ذلك الحين تغيرت الوضعية كثيرا، فالآن المملكة والمبادرة من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، تم وضع سياسة جديدة للهجرة وإستراتيجية جديدة للهجرة، اللي أعطت نتائج مهمة، لحد الساعة أن هناك إحصائيات ديال الناس اللي حطوا ملفات ديالهم تقريبا 26 ألف.

ثانيا، أنه الإجراءات متخذة من طرف الجميع، سواء حماية الحدود المغربية، خاصة الحدود الشرقية، كلها الإجراءات متخذة، وجميع المصالح والمتدخلين يقومون بواجبهم على أحسن وجه.

الآن الوضعية داخل المغرب لا ديال المهاجرين الآن في إطار تسوية الوضعية ديالهم، كيف ما قلت 26 ألف ملف تحطات.

المصالح الأمنية تحارب الجريمة، تحارب الاتجار في البشر، والنتائج اللي تنعلنو عليها دائما من طرف وزارة الداخلية هي دليل على أن الأمور موخوذة بحزم، وبأنه لا تهاون مع الجريمة ولا مع العصابات التي تنشط في هذا الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد جمال بونهير:

السيد الوزير،

لا داعي لنجدد لكم الشكر والتنويه بكل المجهودات الجبارة التي تقومون بها، أنتم وكافة المصالح الأمنية، ولكن من واجبنا أن ننبه إلى المخاطر التي تهدد أمننا الداخلي والقادمة من الجوار، خصوصا الهجرة السرية وتهريب السلع والأدوية والأسلحة ونخبركم بأن ما وقع في الأسابيع الأخيرة في الحدود الموريتانية المغربية الجزائرية لخير دليل على ذلك.

في فريقنا لنا بعض الملاحظات، السيد الوزير، يلاحظ أن الترسانة القانونية الجديدة للهجرة وكذلك تلك المتعلقة بتهريب الأشخاص تظل رهينة بوقف الاتحاد الأوربي الشبكات الأخطبوطية المتواجدة في الضفة الشمالية للمتوسط، والتي تخطط لعملياتها بعيدا عن الأعين لتهريب المزيد من الأشخاص الراغبين في الهجرة السرية، متسببة في سلسلة من المآسي الإنسانية والاجتماعية لعائلات الضحايا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أنهيت حقك في الكلام.

وننتقل إلى السيد الوزير إذا كان هناك تعقيب، وإذا لم يكن له تعقيب سننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول مراكز حفظ الصحة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي.

تفضل الأستاذة زبيدة بوعياد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

لعبت مراكز حفظ الصحة أدوارا جد أساسية بعد التقسيم الترابي عبر المقاطعات، وكانت هاذ المراكز تقوم بخدمات صحية في إطار سياسة القرب، لكن بعد وحدة المدينة أصبحت ممارسة الموارد البشرية لأقسام حفظ الصحة في المقاطعات في ميدان المراقبة نفسها على مستوى مجلس المدينة، وأصبح المراقبة كيقوموا بها الفريقين، هذا من جهة.

من جهة أخرى فيما يخص الموارد، نقصت إلى درجة جد جد مهمة، بحيث في الدار البيضاء يالاه 16 طبيب الآن اللي في مراكز حفظ الصحة والنصف فيهم غادي يخرجوا للتقاعد، وعلى ذكر التقاعد عندهم إشكالية، كانوا في (RCAR[1])، امشاو سيفطوهم (CMR[2])، كاين اللي هذي سنيتين ومشكلته مع التقاعد ما تحلاتش.

ثالثا، هناك إشكالية أخرى أنه نظرا لضعف الموارد البشرية، مطلوب منهم الأطباء باش هما اللي يوقعوا على التشخيص على الموتى، الوفيات، وكونوا تقنيين باش هما اللي يقوموا بذاك الواجب، والتقنيين رفضوا لهم، إذن كيف يمكن لنا نتصورو عدد الأطباء الضئيل وفي نفس الوقت نطلبو منهم مهام اللي تفوق الطاقات ديالهم؟

سؤالنا السيد الوزير: هل تنوون في وزارتكم فتح مناصب مالية من أجل دعم وإعادة اختصاصات هاذ مراكز حفظ الصحة اللي كتلعب أداور جد جد مهمة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيدة المستشارة، أنا متفق معك على (L'état) اللي صورتو به هاذ الشي هذاك. فعلا المكاتب ديال الصحة كانت تتقوم بواحد الدور مهم وهذاك الشي، الآن خصها الأطر، خصها الوسائل، خصها بزاف ديال

1 **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

2 **C**aisse **M**arocaine des **R**etraites

الحوايج، ولكن خصنا غير نفكرو في الإشكالية ديال المراكز دابا ديال حفظ الصحة، إلى كنا غادي نمشيو في واحد السياسة ديال نأهلوهم ونعطيوهم الموارد البشرية والموارد المادية وكلشي ونعطيوها، نفكرو فيها ونتفقو عليها مع الجماعات اللي هي تابعة لها.

إلى كنا غادي نشوفو الإشكالية ديالهم وتدرس الإشكالية ديالهم في إطار أنه كاين وزارة الصحة تتقوم بزاف ديال المهام ونخليو لهم واحد.. لأنهم هما مشاركين في المهام ديالهم مع وزارة الصحة ووزارة الفلاحة، ونخليو لهم واحد الطرف ديال الاختصاصات مثلا في محاربة بعض الآفات خاصة في المدن القروية، في القرى وذاك الشي، هذا نتفقو عليها، ولكن أنايا اللي تنقول بأنه خصنا واحد الدراسة مع المصالح المعنية ومعكم انتما، ونخرجو بواحد السياسة اللي يمكن تعطي لهاذ المكاتب.

الآن كاينة 240 مكتب في المغرب كامل، لـ 1500 ديال ثلاثة الجماعات اللي كاينة، كما قلت فيهم اشحال من طبيب؟ الدار البيضاء أنا بالنسبة لي أنا راه (privilégié) اللي فيها 16، اللي كاينة في الرباط والدار البيضاء دابا، 13 هنا في الرباط، 16 في الدار البيضاء، هاذو اللي عندهم مشاكل ديال التقاعد هما بالنسبة لي أنا هما (privilégiés)، كاينين بزاف ديال المدن اللي ما فيهم والو، ما فيهم والو.

والقضية ديال قضية إشكالية حتى هي مطروحة ديال قضية ديـــال (le constat des décès, c'est un problème qui est posé au niveau national) لأن (on manque de médecins légistes)، اشحال عندنا؟ ما عندناش بزاف.

(donc) هاذ الإشكاليات أنا تنظن بأنه يمكن نطرحوها في نقاش بين الوزارات المعنية وبينكم وذاك الشي، ونلقاو إن شاء الله الحل لأن ما غادي نلقاو إلى زدنا نبقاو نعطيو اشوية الفلوس هنا واشوية هنا الفلوس (c'est une dilapidation des deniers publics)، ما غاديش نوصلو لشي نتيجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذة زبيدة، تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الوزير على الأجوبة.

لكن، طرحت سؤال هل سنستمر في تفعيل وتأهيل هذه المراكز؟ نقول نعم، لأنه تسدي خدمات جد مهمة، نقبطو المسألة ديال (la dératisation)، اشكون اللي تيتكلف بها؟ هما، نقبطو الناموس، نقبطو هاذوك داء السكري، الآن هاذوك المراكز حفظ الصحة تيلعبوا أدوار جدا مهمة.

صحيح خص يتم التنسيق مع وزارة الصحة، لكن راه ما يمكناش نطلبو كلشي من وزارة الصحة، لأنه هاذ سياسة القرب اللي كانت ديال المراقبة ديال المواد الغذائية كانوا كيقوموا بها حفظ الصحة أساسية، هاذوك كاع ذاك المقاهي والمطاعم الصغرى كانوا كيقوموا بها المراقبة، الآن ما ابقاش عندهم الوسائل باش يمكن لهم يقوموا بهاذ الشي.. تنظن هاذ الملف خصو يتحل ونفكرو فيه جميع باش نلقاو الحلول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير في إطار التعقيب، تفضل السيد الوزير، إلى ما كاينش تعقيب ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في نفس القطاع وهو حول إعادة تأهيل المراكز القروية.

والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضل الأستاذ الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة، الإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

كما كتعرفوا أن الجماعات القروية كتعيش واحد الأزمة اقتصادية واجتماعية صعبة، وأن الجماعة القروية كتختلف من جهة إلى جهة، الجماعات القروية في أقاليم الجنوب ليست بالجماعة القروية في أقاليم الشمال أو في أقاليم الشرق.

إذن خص، السيد الوزير، وضع واحد الإستراتيجية، وأظن حان الوقت قبل موعد الاستحقاقات المقبلة أن نضع وقفة تأمل وإعادة النظر في طريقة تأهيل الجماعات القروية، لأن جماعة بدون بنك مشاريع أو بدون دراسات لا يمكن أن تحقق التنمية ونتأهل، والنموذج، السيد الوزير المحترم، أنه مبالغ مالية هامة مجمدة رهينة الدراسات التي تغيب عن مجموعة من الجماعات.

المواطن في العالم القروي يعيش في أزمة اقتصادية اجتماعية، غياب الخدمات الصحية، أزمة التعليم، غياب البنية التحتية الطرقية. إذن، خص مجهود مشترك، ونحن لا نبخس من المجهودات اللي كتقوموا بها، السيد الوزير المحترم، بالإضافة إلى رؤساء الجماعات.

إذن، أشنو هي التدابير التي تعتزمون اتخاذها لتأهيل هذه المراكز القروية، السيد الوزير، بما يمكنها من الانخراط الإيجابي في مسلسل الإصلاحات التي تعرفها بلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

الكل متفق على أنه يجب أن نعطي العناية والاهتمام للعالم القروي، ونعطيو الوسائل باش تكون في واحد مستوى القرى ديالنا والدواوير ديالنا والمداشير ديالنا أنهم يكونوا في واحد المستوى.

المجهودات اللي نذكر بها أنه في إطار مثلا برنامج الكهربة القروية، أننا راه احنا ذاك من 1995 وصلنا لواحد النسبة مهمة من التغطية ديال التراب الوطني، الكلفة 21 مليار الدرهم، تزويد العالم القروي بالماء الشروب (PAGER[3]) من عام 2000: 15 مليار درهم، نسبة مهمة جدا. البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR1[4]) و(PNRR2[5]) 22 مليار ديال الدرهم منذ 1995، نسبة الولوج اللي تحققت نسبة مهمة، هناك برنامج التأهيل الترابي (PMAT[6]) اللي تتستافد منو 22 إقليم، خاصة من المناطق الحدودية اللي كانت (souffre un petit peu) من واحد (le déficit chronique) ديال (les infrastructures)، فيه واحد 503 ديال الجماعات خاصة من الطرق، الماء، المدارس، الإدارة، 3300 دوار.

أنا تنعطيك هاذ الإحصائيات اللي نقول لك بأنه كاين مجهود اللي تدار في العالم القروي، ولكن الدولة والحكومة من واجبنا ووزارة الداخلية دائما مساهمة في هاذ العمل أننا نساهمو أكثر في التنمية ديال القروي و(la mise à niveau) ديال القرى ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار السي السنيتي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدتان المحترمتان،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم جزيل الشكر على جوابكم، وبهذه المناسبة، السيد الوزير، لا ننكر المجهودات التي بذلت وتبذل حاليا من أجل الدعم والمساندة التي عرفناها فيكم، وخاصة في الآونة الأخيرة إلى إقليم وزان.

وبالتالي، السيد الوزير، لابد تكلمتو على العالم القروي، أنا فقط، السيد الوزير، نتكلم على المراكز القروية، هي الواجهة الرئيسية ديال الساكنة وديال الزائرين، ولا يعقل، السيد الوزير، جل المراكز القروية تعيش في حالة مزرية ومتردية لسنوات طوال، وبالتالي هذه البنايات التجارية والسكنية أصبحت آيلة للسقوط.

وبالتالي، السيد الوزير، لا يعقل على أننا في المثال في هاذ الوقت هذا ويبقاو المراكز القروية ديالنا تتعيش في هاذ الحالة التي نحن عليها، حالة لا تشرف، وبالتالي نحن لا ننكر المجهودات، السيد الوزير، اللي بذلتموها معنا وتبذل سابقا.

وبالتالي، لابد، السيد الوزير، أن تعملوا ما في وسعكم من أجل تحقيق الأمل ديالنا فيكم، السيد الوزير، من أجل إعادة هيكلة هاذ المراكز القروية التي عاشت مشاكل دائمة ومستمرة، لابد، السيد الوزير، أن تعملوا ما في وسعكم من أجل تحقيق مطالبنا حتى نصطف ونتهيأ ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب؟ تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا.

أنا معك، السيد المستشار المحترم، ومع المطلب ديالك، وحتى أنا أصلي من العام القروي، راه ما غادي غير نعاونك ونتضامن معك وهذاك الشي، خاصة المجهودات، ولكن اللي كاين واحد العنصر أساسي وهو هاذ التأهيل ديال المراكز ديالنا وذاك الشي خصنا نأهلوهم بصفة نهائية، ما نبقاوش دائما تنعاودو الأشغال، راه هذا هو اللي كاين، إلى درنا شي حاجة نديروها بصفة نهائية وما نبقاوش نعاودو الأشغال، لأن بزاف ديال الأموال امشات (à gauche et à droite)، نفضيو بمرة واحدة، ويكون البرنامج متكامل، إلى كان دوار وإلى كان مركز قروي نفضيوه بصفة نهائية، ما نبقاوش نعاودو نرجعو ليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي حول ظاهرة الباعة المتجولين، والكلمة لأحد السادة

[3] Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau Potable des Populations Rurales

[4] **P**rogramme **N**ational des **R**outes **R**urales, phase**1**

[5] **P**rogramme **N**ational des **R**outes **R**urales, phase**2**

[6] Programme de Mise à niveau Territoriale

أعضاء الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار مولاي الحسن الطالب.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تضاعفت ظاهرة الباعة المتجولين خلال العقود الأخيرة بشكل كبير، وأصبح ملف الباعة المتجولين عصيا عن الحل في العديد من مدن المملكة.

وقد خرجت السلطات العمومية بخطة إحداث أسواق نموذجية لحل هذه الإشكالية، وتم الحديث عن تخصيص الملايين من السنتيمات لإحداث أسواق نموذجية لاحتواء هذه الظاهرة، إلا أن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح، إذ ظهرت إلى جانب بعض الأسواق النموذجية أسواق عشوائية جديدة.

من هنا، نسائلكم السيد الوزير، عن نجاعة فكرة الأسواق النموذجية في ظل فشل هذه التجربة في العديد من مدن المملكة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

الباعة المتجولون، كلنا يعرف المشكل، ظاهرة اجتماعية، الأسباب الاقتصادية اللي عندها، تساوي الكثير من الناس ديالنا، ماشي ذاك، مرغمين أن الناس تيتعاطوا لـ (l'étalage) ولا ذاك الشي.

هناك كما جاء في السؤال ديالكم، أنه بذلت عدة محاولات لحل هاذ المشكل، منها: الأسواق النموذجية اللي تدارت في بعض الأقاليم، بالضبط 7 ديال الأقاليم، واللي تدارت فيها 55 سوق نموذجي، 274 مليون ديال الدرهم، فعلا أغلبيتها ما نجحاتش.

أولا، كاين مشكل الحكامة، ما كان لا (des structures) ديال التسيير ولا التتبع ولا المراقبة.

العنصر الثاني، هو أن الباعة المتجولين أغلبيتهم إن لم نقل كلهم، ملي تيمشيو للحوانيت تيعطيوهم محالات وذاك الشي، تيبيعوهم وتيبدلوا الغد ليه.

الآن هناك مجهود مبذول من طرف السلطات العمومية لإخلاء الشارع من هاذ الأشخاص الباعة المتجولين، ولكن تيديوهم لمحلات أخرى ولا ذاك الشي.

المشكل مطروح ماشي وزارة الداخلية بوحدها، لأنه الشارع العمومي ما كاين مشكل الداخلية، ولكن المشكل مطروح على بعض الوزارات كلها، اللي خصها تتلاقى وتلقى الحل لهاذ الناس، حل تدريجي ونتمناو أنه يكون حل نهائي خاصة في المدن، لأنه أصبح ظاهرة تعيق السير، تعيق التجول ديال الناس المواطنين العاديين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الوزير على الأهمية اللي اعطيتو لهاذ الملف، واللي شهدتو به لأنه ملف اجتماعي وحقيقي واقتصادي كذلك.

لكن، السيد الوزير، لابد من وجود هاذ الحل، لأنه هاذ الشريحة العريضة من المواطنين هم مغاربة قبل كل شيء.

إضافة لذاك الشي، أن هاذ الناس كلها منهم حاملي الشهادات، منهم المطرودين من العمل، منهم الأرامل والمطلقات، منهم من لم يساعدهم الحظ في إيجاد عمل قار، والأمثلة كثيرة.

فهاذ المواطنين، السيد الوزير، كانت فيهم شجاعة باش يخرجوا يبحثوا على هاذ القوت وهاذ العمل اللي هو حلال ومشروع، هي التجارة، حقيقة الناس اللي عندهم إمكانيات ولا عندهم باش يشريو شاحنة ولا يدير شركة راه امشى، وهاذو اللي ابقاو خص ولابد من وجود حل، وتكون إستراتيجية نهائية ماشي ترقيعية لوجود حل.

والحاجة المهمة هو إبعاد المتطفلين عليهم، لأنه ملي كيكون سوق، كيجيو هاذوك المتطفلين اللي كيتسناو ابحال هاذ الفرص، وكيحتلوا محلات وكيوليو كيعاودوا كيكريوهم، وهنا الإشكالية ما كتحلش.

فهاذ الناس مثلا نعطيك نظر، السيد الوزير، على مراكش، هاذ الباعة المتجولين اليوم أصبحوا عندهم جمعيات، مهيكلين، موجودين، مستعدين للنقاش، مستعدين باش يأديو الكراء، مستعدين يبنيو، مستعدين لأي حاجة، على أساس يخرجوا من هاذ الإشكالية.

فهاذ الناس اللي أصبحوا منظمين وموجودين، اليوم احنا اجتمعنا معهم في الغرف التجارية مرارا، واحنا مستعدين باش نساعدو في هاذ الإشكالية على أساس الأخذ بيديهم وإيجاد حلول لهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، إن كان لكم تعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

غير احنا لم نقف مكتوفي الأيدي، هناك عدة مبادرات اللي اتخذت من طرف السلطات العمومية، فوزارة الداخلية في إطار، مثلا، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هناك عدة أصناف ديال الناس اللي دبرت عليهم في مشاريع، داروا لهم كارص مزيانين بـ (les tabliers)، وكلشي ذاك الشي هذا.

في هذا الإطار هذا، راه كاين الحوار دائما مفتوح مع هاذ الناس، خاصة على مستوى السادة الولاة والعمال، وعلى مستوى رؤساء الجماعات حتى هما تيشاركو، والآن كما قلت غرف التجارة والصناعة.

احنايا مستعدين إذا كانت في هاذ الإطار هذا عندهم جمعيات ولا شي حاجة، مستعدين أننا نعطيو التعليمات للسادة الولاة والعمال أنهم يفتحوا حوار معهم عن طريق غرف التجارة والصناعة، ما كاين حتى إشكال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

والسؤال الموالي حول التوظيف السياسي للأضرحة والزوايا والمساجد، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، والسيد المستشار السي العربي المحرشي تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

بعيدا عن الأسئلة المتعلقة بشرعية الأضرحة ووظائفها الدينية والنفسية والاقتصادية، والتي تحتاج إلى نقاش خاص، نود أن نتوقف معكم، السيد الوزير، حول استغلال بعض الجهات لهذه المزارات وتوظيفها لأغراض سياسية من خلال إصرار بعض الأشخاص إلى الجمع بين صفة النقيب أو الشيخ أو المقدم كمسؤول عن ضريح وبين الانتماء السياسي والمسؤولية الحزبية، الأمر الذي يعكس بشكل جلي التوظيف المغرض للدين بهذه المزارات لأهداف سياسية ودعائية.

نسائلكم السيد الوزير: ماذا ستتخذ وزارتكم حول هذه التناقضات المتواجدة في هذه المزارات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد المستشار،

شكرا على هذا السؤال المهم جدا.

اللي ابغيت نبدا به هو أن الحقل الديني كما تتعرفوا من اختصاص صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله دستوريا، وتيرعى هاذ الحقل وله الأهمية الخاصة لهاذ الشي هذا.

تمت هناك إصلاحات هيكلية وعميقة، تيهضر عليها السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية دائما.

غير بالنسبة لاختصاص وزارة الداخلية هو أننا عندنا المواكبة والمراقبة ديال أماكن العبادة عبر السلطات الترابية بتنسيق مع مندوبي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إن ظهر هناك إخلال أو خرق للقوانين ولا ذاك الشي، راه السلطات العمومية تتخذ الإجراءات.

هناك كذلك عدم الاستغلال ديال هذاك الظهير الشريف المؤرخ بـ 20 رجب 1435 الموافق 20 ماي 2014 اللي تينظم بصفة واضحة مهام القيمين الدينيين وتحديد الوضعيات ديالهم والنقباء ديال الزوايا والأضرحة، إلى كانت هناك حالات خاصة ولا أي استغلال ووصل لعلم السلطات، راه احنا تنقومو بالإجراء المناسب في الوقت المناسب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة احنا طرحنا هاذ السؤال للسيد الوزير لأنه الدستور حسم في هاذ القضية، لأن الفصل السابع من الدستور اللي صوتوا عليه المغاربة في فاتح يوليوز 2011 تيفصل السياسة على الدين.

لكن، السيد الوزير، احنا اعلاش تنطرحو هاذ السؤال، لأن عندنا ملفات وعندنا ما يفيد بأن هناك مجموعة ديال الناس، لأن عندنا، باش يعرفوا المغاربة، عندنا 68 ما بين النقيب وما بين المقدم، المقدمين والنقاب ديال الأضرحة في المغرب عندنا 68، هاذ 68 فيه ما يفيد، السيد الوزير، وعندنا الملفات اللي تيتحملوا مسؤولية سياسية وتيسيروا الشأن المحلي وفي نفس الوقت هو نقيب أو مقدم ديال والي من الأولياء.

كذلك، السيد الوزير، اللي ابغينا نبهو للخطورة ديال العملية وعدم التكافؤ بين يعني الموطنين وبين يعني السياسيين، هو أن النقيب عندو واحد الهبة تتعطى لو من القصر، وتيمكن لو يدير بها السياسة، كاين عندو

ظهير اللي تيعطيه ذاك المكانة، عندو مناصب ديال الحجاج اللي تتعطى لو سنويا باش يتصرف فيها كيف ابغى، عندو ذاك الإمكانيات اللي تتعطى لو هو تيوضفها في الناس اللي تيمكن يصوتوا عليه أو يتعاطفوا معه أو يساندوه.

ولهذا، تنقولو لكم، السيد الوزير المحترم، احنا تنعرفوكم غتبذلوا مجهود، وتنقولو لكم آودي دابا حاليا احنا مقبلين على المناقشة ديال القوانين التنظيمية، خصنا ننتبهو لهاذ الخطورة، لأن كاين حاليا إلى ابغيتو نعطيوكم رئيس ومسؤول حزبي ومقدم ديال والي من الأولياء، وكاينين اكثار، ها هما السادة البرلمانيين تيأكدوا لي بأن كاين في واحد المجموعة من المناطق.

لهذا، السيد الوزير، انتبهوا وننتبهو معكم وينتبهوا المشرعين لهاذ الخطورة، لأن هو الدين المغاربة كاملين، واحنا مستعدين نعطيوكم الوثائق.

ولهذا، تنطلبو منكم تتجاوبوا معنا طبقا يعني للفصل السابع من الدستور اللي تينفي هاذ العملية جملة وتفصيلا باش اللي ابغى يدير الدين كاين المكانة ديالو، واللي ابغى يدير السياسة مرحبا به كاينة المكان الطبيعي فين نديرو السياسة ونتنافسو في ظروف معقولة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول تردي خدمات التدبير المفوض، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال.

السيد المستشار إدريس مرون تفضل.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

زملائي،

في سياق العولمة التي ركب المغرب سفينتها خلال الثمانينات من القرن الماضي، لجأ المغرب إلى اعتماد التدبير المفوض كإحدى وسائل الانفتاح على العالم وإدخال التدبير الحكيم وتحسين مردودية القطاعات المفوضة ونقل التكنولوجيا.

هذه الأهداف -مع الأسف- لم نصل إليها، خصوصا في بعض المجالات التي تهم الجماعات المحلية، وأخص بالذكر التطهير السائل والصلب، المياه والكهرباء بالمدن، رغم ما تقدم وزارة الداخلية من دعم في هذا المجال.

السيد الوزير،

وبعد أكثر من 30 سنة من التجربة، ما هو تقييم الوزارة الوصية لهذه التجربة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

كما تتعرفوا الهدف من هاذ التدبير هو رفع جودة خدمات المرافق العمومية المحلية.

فعلا، وزارة الداخلية بتنسيق مع الجماعات المحلية لجأت إلى هاذ التدبير من أجل الرفع، كما قلت، من مستوى وتقديم خدمات للمواطنين.

الدراسة والتقييم لهاذ النظام قامت بها وزارة الداخلية منذ 2007، هناك نقص، هناك اختلالات، جا كذلك تقييم المجلس الأعلى للحسابات اللي قام بتقييم لهاذ النظام لجميع الجماعات اللي كانت تتلجأ لهاذ النظام، كان التقييم في مجمله إيجابي، ولكن هناك نقائص وخصائص.

هناك لجان التتبع كذلك المحلية اللي كتقوم بهاذ التقييم الدوري، واتخاذ جميع الإجراءات من أجل معالجة أي اختلال يقع.

هناك إيجابيات فعلا في هاذ التدبير، هناك نقائص والآن راه هناك مراجعة شاملة لهاذ التدبير، خاصة فيما يخص المدن الكبيرة كالرباط، كطنجة، ويمكن نلجؤو لتدبير آخر إلى اكتاب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل الأستاذ السي مرون.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع دائما وهو حول مآل تقارير لجان التفتيش والمجالس الجهوية للحسابات عن الجماعات المحلية.

والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد احسيسن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوتي وإخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في إطار تخليق الإدارة ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام، قامت عدة لجان بزيارة مجموعة من الجماعات المحلية لمراقبة الاختلالات الحاصلة في تدبير هذه المرافق الترابية على المستويين المالي والإداري.

لكن الملاحظ، السيد الوزير، أن بعض هذه الجماعات لا زالت تتمادى في اختلال تدبيرها للمال العام، مما خلق نوعا من التشكيك في مصداقية هاته اللجن في ظل عدم اتخاذ أي قرار بشأنها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي اتخذتموها في حق الجماعات التي ثبت في حقها اختلاس المال العام والتلاعب بمصالح المواطنين والتحايل على القانون؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

المفتشية العامة للإدارة الترابية عندها مسطرة واحدة، مسطرة عمل واحدة، ملي تتنجز تقارير التفتيش ديالها، يتم عرض الملاحظات بدون استثناء على المعنيين بها، ومنحهم آجالا معقولة للرد والتعليق عليها وإبداء ملاحظات بشأنها.

عند التأكد من ارتكاب مخالفات بسيطة من طرف رؤساء المجالس المعنية أو نوابهم، يتم اتخاذ المبادرات التقويمية. أما إذا كانت الاختلالات عندها خروقات تيطبعها خروقات جسيمة، فإنه يتم اتخاذ العقوبات التأديبية اللازمة وفق ما ينص عليه القانون، سواء بالتوقيف أو العزل مع الاحتفاظ بحق طلب تحريك المتابعات القضائية الضرورية عند الاقتضاء.

غير للإشارة، أن المفتشية العامة سنة 2013 قامت بـ 82 مهمة تفتيش، اتخذت على إثرها 87 إجراء، 22 إجراء تقويمي كما جاء في الملاحظة الأولى ديالي، 31 إجراء تأديبي في حق منتخبين جماعيين، و16 إجراء متعلقا بالإحالة على القضاء والمحاكم المالية.

2014: 93 مهمة تفتيش مراقبة وتحري، 63 إجراء اختلف حسب خطورة المخالفات المرتكبة، ما بين مقترحات تقويمية وعقوبات إدارية وإحالات على الأجهزة القضائية والمحاكم المالية.

وكاين بعض المساطر، وبعض التفتيشيات اللي قامت بها خلال الأشهر الأخيرة، لم تستوف بعد مجمل مراحلها، المسطرة التواجهية، الدراسة والتحليل على ضوء إيضاحات المعنيين بالأمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب، السيد المستشار؟ السي المهاشي، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الذي كان واضحا ودقيقا فيما يخص مجريات لجان التفتيش لوزارة الداخلية، إلا أنه من أسباب نزول هذا السؤال مرده أساسا إلى ما نقرأه يوميا على صفحات الجرائد والمواقع الالكترونية، بخصوص تقارير لجان التفتيش والمجالس الجهوية للحسابات عن الجماعات المحلية، والتي توصف بالانتقائية واستهداف أحزاب دون غيرها.

هذه المزايدات السياسية، السيد الوزير، التي تضرب في العمق مصداقية عمل تلك اللجان، تثير في نفس الوقت عددا من التساؤلات والتأويلات، والتي نتمنى أجوبة واضحة عنها لطمأنة الرأي العام الوطني، ودرءا لكل ما من شأنه التأثير على عمل هذه اللجان، والذي يعتبر مهما ومكرسا لدولة المؤسسات ما بعد دستور 2011 والذي يربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الرد عن التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

تنظن بأنه عمل وزارة الداخلية والمفتشية العامة، أننا تنقولو عند راسنا بأن ما عندناش الثقة ولا عندنا الاختيار في هذا، ما عندنا اختيار في هذا ولا باغين هذا ولا هذا، وبأنه تحديد المهام ديال المفتشية العامة تيكون عندها برنامج عمل سنوي تتقوم به، وهناك في خلال السنة إلى كان شي طارئ ولا حادث ولا توصلنا بشي شكاية ولا كان شي خبر ولا شي حاجة اللي وصلنا، راه تتقوم ذاك المفتشية العامة، تتقوم ببحث حول هذاك الإجراء، أما الانتقائية لا أظن أننا تنتقيو هذا ولا هذاك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول إشكالية أقاليم الجهة الشرقية المتاخمة للحدود مع الجزائر، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار أستاذ أقوضاض عبد القادر، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تعرف أقاليم الجهة الشرقية المتاخمة للحدود مع الجزائر إشكاليات وصعوبات كثيرة، منها ما هو مرتبط بالجغرافية والتضاريس، ومنها ما هو يتعلق بالخصاص التنموي الذي تعرفه المنطقة، مما يجعل الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل أساسي على التهريب المعيشي المتبادل مع الجزائر.

أضف إلى ذلك، السيد الوزير، معاناة الساكنة مع استفزازات واعتداءات القوات العمومية الجزائرية المتواجدة بالحدود.

بناء عليه، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية ساكنة الأقاليم المتاخمة للحدود مع الجزائر، وما هي إستراتيجية الحكومة لتنمية المنطقة الشرقية ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لساكنتها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أقاليم الجهة الشرقية كلها عزيزة على المغاربة كاملين، وبأنها دائما محط عناية واهتمام من طرف جلالة الملك أولا ومن طرف السلطات العمومية كذلك. هاذ الاهتمام والعناية الكبيرة أننا في المناطق تماك، هناك إجراءات أمنية وعسكرية مأخوذة تيعرفها الجميع.

الآن الحدود مع الجار، نقولو بأن (il est presque devenu hermétique)، كاين السياج اللي تيتم البناء ديالو، كايـــــــــــن (la multiplication) ديال (les postes frontières) و(les postes de contrôle)، والقوات المسلحة الملكية وجميع المصالح الأمنية، لا من القوات المساعدة ولا الدرك الملي ولا الأمن الوطني ولا الإدارات الترابية، تيقوموا بالواجب ديالهم وحماية المواطنين المغاربة اللي ما تنسمحوش في حقنا في أي واحد تقاس ولا ذاك شي، راه ما تيسمح بها.

وراكم عارفين على أنه أشنو تعمل من طرف جميع المؤسسات ديال الدولة فاش كان تم الاعتداء على مواطن في الشريط الحدودي.

الإجراءات المتخذة كذلك لمحاربة الهجرة السرية، الآن تقريبا كما قلت (hermétique)، محاربة الدخول ديال الأقراص المهلوسة اللي كانت تتشكل واحد خطر على السكان وعلى الشباب ديالنا، غير لحد الساعة في هاذ السنة اكثر من 300 ألف وحدة ديال الأقراص المهلوسة اللي تخذات. التأهب الأمني دائما كاين في هاذ المنطقة، الرفع من عدد المراكز الحدودية كما قلت.

الجانب التنموي كيف ما تتعرفوا، المنطقة منذ 1999 وهي محط اهتمام وعناية من طرف صاحب الجلالة، في 18 مارس 2003 أعطى مخطط التنمية ديال وجدة وديال... هناك مشاريع كثيرة اللي كاينة في المنطقة الشرقية، زعما (l'agropole)، (les technopoles)، بزاف ديال المسائل.

غير إلى اعطيت الأرقام أنه الحجم الإجمالي للاستثمارات بالأقاليم الجنوبية الشرقية منذ سنة 2003: 10 الملايير ديال الدرهم تقريبا، وجدة 3 ملايير ونصف، بركان 2، جرادة 2 وفكيك 2,5.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، السي عبد القادر أقوضاض.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المجهود ديال سيدنا الله ينصرو ما تينكرو حتى شي واحد، مجهود كبير. أنا كنهضر على منطقة معينة، الحدود مع الجزائر، ملي كنقول الحدود مع الجزائر غادي نمشيو لفكيك، فكيك تبعد مئات الأمتار عن الحدود ديال الجزائر، منطقة حساسة ومهمشة، لا تنمية ولا بنيات تحتية، اولادها تيعيشوا على التهريب وعلى الضياع.

هاذ المنطقة بالذات ابغينا نركزو عليها، والمطلوب انتما عارفين بأنه المنطقة ديال فكيك كتشكل 12% بالنسبة للبطالة، وهي الأولى في المغرب، الشيء اللي كيجعلنا طرحنا هاذ السؤال باش ننتبهو، الحكومة تيخصها تركز على هاذ المنطقة بعينها، فكيك وذاك المناطق كلها كتعيش الفقر والهشاشة، وكتعيش الاستفزاز ديال الناس ديال الجزائر، الجنود اللي على الحدود ديال الجزائر، ما ابقاش فيها لا حتى اللي تيسرحوا، تيحجزوا لهم الأغنام ديالهم... إلخ.

ولذا، التفكير في الموضوع ديال هاذ المنطقة المعنية، واعلاش طرحنا هاذ السؤال، فكروا باش يتوضع واحد الصندوق جهوي باش نحاربو ذاك البطالة وذاك النوع ديال.. ما نلتجؤوش احنا للجزائر باش نجيبو القوت من تما، اعلاش؟ واحنا دولة تبارك الله ما غاديش نحتاجو باش نمشيو، اولاد ذاك المنطقة ضايعين.

ولهذا طرحنا هاذ السؤال باش نهو الحكومة، عندنا مياه ديالنا كتصب في الاتجاه المعاكس، لاش ما نستغلوهاش؟ وديان ديالنا كيصب الما ديالنا في الجهة الأخرى، خصنا نستغلوه، نستغلوه في الفلاحة.

وكيخص جميع الوزارات تنتبه لهاذ الموضوع، التعليم، التجهيز، الصحة، الداخلية، المياه والغابات، البيئة... إلخ، باش نوضعو إستراتيجية خاصة لهاذ

المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول بعض الممارسات التي يقوم بها أصحاب سيارات الأجرة الصغيرة في حق الزبناء، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال السكاك:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

أصبحت تعرف جل المدن المغربية الكبرى بعض الممارسات غير المعقولة، بطلها أصحاب سيارات الأجرة الصغيرة أمام محطات القطارات، حيث يقومون باقتناء الزبناء حسب هواهم دون احترام وجهة الزبون، ويمتنعون عن الذهاب إلى بعض الأماكن بزبون واحد، وينتظرون حتى يكتمل عدد الزبناء 3، في خرق سافر للقوانين المنظمة لهذه المهنة.

وهذا أمر أصبح محط استياء وتشكي من طرف كل مرتادي المحطة الطرقية والسككية، ويلحق بقطاع السياحة ضررا كبير.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات الزجرية التي تتخذونها في حق هذه الفئة من سائقي سيارات الأجرة الصغيرة لثنيهم عن مثل هذه الممارسات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد المستشار، فعلا هناك الكل يعرف أن هناك ممارسات غير مشروعة لبعض سائقي سيارات الأجرة، ما نعموش، ولكن كاين هناك بعض السائقين اللي ما تيبغيش يمشي بكورصة، ما تيبغيش يدي واحد خصو يدي 2، 3 باش يصور أكثر، وهذاك الشي هذا.

هناك إجراءات، كاين الدور ديال الأمن، وهنا تتلاحظوا هنا في المحطة ديال الرباط دائما رجال الأمن مع أصحاب سيارات الأجرة الصغيرة تيحاولوا يثنيوهم على هاذ الشي وعلى الوقوف ديالهم باش يتسنى زبائن آخرين وهذاك الشي هذا.

هناك إلى كانوا الشكايات وإلى تم اثبات وذاك الشي غادي يتم سحب الرخصة مؤقتا أو سحبها نهائيا، هناك اللجان التأديبية على صعيد العمالات اللي تتم الدراسة ديال الشكايات والبت فيها إلى كان هذاك الشي.

اللي مهم هنايا هو أنه المعول عليه أنه الإجراءات الزجرية ما نظنش بأنه غادي تحل المشكل، المهم هو أنه الإنسان نوعيو السائقين وأصحاب سيارات الأجرة الصغيرة، والدور ديال الجمعيات المهنية والنقابات كذلك في تأطير السائقين وحثهم على احترام الزبناء ديالهم والظهور بأحسن مظهر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم تعقيب؟ تفضلوا.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول جبر أضرار الفيضانات الأخيرة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين أوجال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

وجهنا إليكم هذا السؤال كسؤال آني خلال الفيضانات التي عرفتها عدد من المناطق الجنوبية، والتي ترتبت عنها خسائر فادحة في الأرواح والتجهيزات التحتية وممتلكات العديد من المواطنين، والموضوع نطرحه اليوم من جانب جبر الضرر.

فهذه الكارثة الطبيعية واجهتها مصالح الدولة بكل الإمكانيات المتوفرة، غير أن الأضرار التي خلفتها كبيرة وبحاجة إلى تدابير استعجالية لجبرها سواء في الشق البشري أو ما يتعلق بالتجهيزات التحتية، علما أن عددا من المواطنين في هذه المناطق ومناطق أخرى هدمت السيول منازلهم، كما أن عددا من الفلاحين فقدوا مواشيهم ومزروعاتهم، كل ذلك يتطلب القيام بمبادرة لتعويض ولو جزء من هذه الخسائر، إضافة إلى إصلاح التجهيزات التحتية التي دمرتها السيول.

نسائلكم، السيد الوزير، عن تقييمكم للأضرار الناجمة عن الفيضانات الأخيرة وعن التدابير التي تقوم بها الحكومة لجبر الأضرار التي خلفتها هذه الفيضانات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا للجواب عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا، لقد تطرق البرلمان بغرفتيه لهذا المشكل، وتم الإجابة على آثار التساقطات الاستثنائية اللي عرفتها المملكة ما بين 20 نونبر و2 دجنبر، الخسائر كلها تم رصدها، وتم اتخاذ الإجراءات في حينه، سواء لإنقاذ الأرواح أو إنقاذ الناس، الإجلاء ديال الأشخاص اللي الدور ديالهم سقطت وتدمرت، تكفلت بهم الدولة، فك العزلة عن الدواوير اللي كانت محاصرة على مستوى بعض الأقاليم، تم توزيع مواد وأغذية وأفرشة وحتى الماء المعدني تم التوزيع ديالو.

السلطات العمومية الآن هي بصدد تخصيص غلاف مالي اللي مهم لإصلاح الخسائر التي نجمت عن هذه التساقطات المطرية المهمة. وكيف ما في علمكم بأنه امشات لجنة وزارية زارت المناطق المتضررة كلها، ووقفت في عين المكان على الأضرار المسجلة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في حينه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين أوجكال:

السيد الرئيس،

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات.

السيد الرئيس،

لابد أن أنوه بالمجهودات التي قامت بها بعض المنظمات والجمعيات داخل المغرب وخارج المغرب، من توزيع بعض المساعدات على المتضررين جراء هذه الفيضانات اللي خففت من المعاناة التي يعيشها كل المتضررين.

السيد الوزير،

لابد أن تبذل الحكومة كل المجهودات، من جبر الأضرار التي لحقت بكثير من العائلات، لأن، السيد الوزير، كاين واحد المجموعة ديال العائلات ولا أكثر من عائلات بدون مأوى وبدون سكن إلى اليوم.

احنا ما غاديش نكرو ما قامت به الحكومة، وخاصة بعض الوزراء، أنتم زرتونا في الأقاليم الجنوبية مع السيد وزير الداخلية ووزير التجهيز ووزيرة الماء، يعني مشكورين، لكن فعلا الحكومة قامت بمجهود كبير، لكن باقي واحد المجموع كبير ديال المتضررين اللي باقي ما ساكنينش، يعني باقي ما عندهم لا مأوى، لا سكن.

إذن، لابد، السيد الوزير، الحكومة أن تبذل مجهود باش تراعي الفئة اللي هي باقا بدون ماء وبدون مأوى وبدون سكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير؟

ننتقل إلى السؤال الأخير في هذا القطاع، وهو حول إغلاق باب الحوار بين وزارة الداخلية والجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والكلمة لأحد السادة أعضاء مجموعة الاتحاد الوطني للشغل لبسط السؤال.

الأستاذ رماش تفضل.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر قطاع الجماعات الترابية رافعة للتنظيم الترابي، بالخصوص ونحن مقبلون على الجهوية المتقدمة، وهنا نؤكد على دور الموارد البشرية بالقطاع في تنفيذ السياسات العمومية والبرامج المحلية والمخططات التنموية.

غير أننا نسجل الحيف الذي يعرفه القطاع بالمقارنة مع باقي القطاعات العمومية الأخرى من غياب لنظام أساسي يستجيب لخصوصيات القطاع، وغياب مؤسسة الأعمال الاجتماعية، على عكس ما نجده في كثير من القطاعات، كما وافقنا مؤخرا على قطاع الفلاحة، فضلا عن غياب منظومة للتكوين. هاته القضايا وغيرها طرحتها نقابتنا منذ مدة، ولكن للأسف باب الحوار أغلق منذ 2012.

لماذا، السيد الوزير، هاذ الحوار القطاعي أغلق منذ ذلك التاريخ؟

ثانيا، ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لإعادة الروح لهاذ الحوار من خلال المأسسة ديالو ومن خلال كذلك جدول أعمال واضح؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،
السيد المستشار،

باب الحوار ما عمرو تغلق لا بين وزارة الداخلية ولا بين النقابات، وخاصة الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الحوار مفتوح مع جميع النقابات كيف ما كان متفق عليه.

ثانيا، أنه أي جديد كان تيتم إخبار النقابات به، خاصة الملفات التي تهم موظفي الجماعات.

كذلك مصالح وزارة الداخلية على استعداد لاستقبال أي هيئة نقابية لمناقشة القضايا التي تهم موظفي الجماعات الترابية.

للإشارة أنه معظم المطالب اللي كانوا تقدموا بها النقابات تم تنفيذها باستثناء جوج ديال المطالب: واحد ديال مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية، وهو مبرمج في إطار المخطط التشريعي للحكومة.

القضية الثانية، هي النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية، والذي سوف يتم إخراجه إلى الوجود فور صدور النصوص التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ الأستاذ الحلوطي، تفضل.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، نشكركم ونقدر المجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية من أجل العناية بموظفيها، فاحنا، السيد الوزير، لما كنطرحو هاذ الإشكالات كنقولو بأنه مازال خاص الحوار يكون فيه مجهود أكبر، لأنه لما كتكلم لنا، السيد الوزير، على مؤسسة الأعمال الاجتماعية ما نساوش بأن الموضوع لما تطرح تطرح منذ 2002، وجات مجموعة من القطاعات الوزارية أخرى، نذكر على سبيل منها مثلا، سواء كانت الفلاحة، سواء كانت المالية، سواء كانت الصحة، ما نتكلموش على التعليم، لأنه التعليم كان سابق، ومازال هاذ الموضوع هذا واللي كيتعتبر وسيلة من وسائل، السيد الوزير، لتحسين الوضعية ديال الشغيلة ديال قطاع الجماعات المحلية، خصوصا احنا كنعرفو، السيد الوزير، بأن حوالي 60% من هاذ الفئة هي تقريبا كلها من الطبقات الدنيا والمتوسطة، وهاذ القطاع ديالكم، السيد الوزير، هو كيشكل القطاع الثاني تقريبا على المستوى الوطني من حيث العدد ديال الأطر ومن حيث العدد ديال الموظفين.

النظام الأساسي كذلك، السيد الوزير، حتى هو الآن أمام الجهوية الموسعة وأمام المستقبل ديال المجال الترابي، لابد ما يكون نظام أساسي محفز لهاذ الفئة هاذي من أجل أن يكون هناك واحد النوع من تطوير الأداء ديال الشغيلة باش تكون في المستوى ديال العمل ديال المستقبل ديال الجهوية الموسعة.

كذلك التكوين، السيد الوزير، كنعتبرو بأن التكوين الآن كاين واحد النوع من التكوين، ولكنه غير كافي من أجل أن نجعل هذه الشريحة من الموظفين ديال الوزارة قادرة على استيعاب مختلف المعطيات المقبلة مستقبلا.

وشكرا، السيد الوزير، على المجهودات اللي كتبذلوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

ونشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم المكثفة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول الخصاص الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا كيتعلق بالخصاص الاجتماعي، وطبعا احنا عارفين بأن هاذ السؤال هو سؤال عام وكبير، وربما يهم قطاعات حكومية مختلفة، ولذلك سنكتفي بتوجيه سؤال واحد، هو سياسي أكثر منو تقني.

السيد الوزير المحترم،

الآن دازت من عمر الحكومة ثلاثة سنوات، وبقات، إلى ابغى الله، سنتين من عمر الحكومة، هل في أجندة الحكومة سياسات مضبوطة لـ...

السيد رئيس الجلسة:

السادة المستشارين،

السؤال موجه إلى السيد وزير الداخلية وهو معكم في حديث...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

عاود العداد.

السيد رئيس الجلسة:

عفوا، السيد وزير المالية وأنتم في حديث معه.

تفضلوا السيد.. فضيتوا السؤال ولا غتعاودوه؟ لأن ما سمعنا ليهش، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

أعد العداد من فضلك.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال، السؤال، غير باش...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

طيب، بلا ما نعاود المقدمة، السيد الوزير.

في ظرف في هاذ السنتين المتبقيتين من عمر الحكومة، هل من إعادة النظر في برامج وسياسات الحكومة اللي من شأنها أن تعالج، ولو قليلا - أقول ولو قليلا - الإشكالات اللي متعلقة بالحرمان وبالتهميش والإقصاء والعزلة والحكرة والفقر ومختلف أوجه الخصاص الاجتماعي اللي كتعاني منو واحد العدد من المناطق في بلدنا ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير الاقتصادية والمالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهاذ السؤال.

طبعا كلنا في المشيئة ديال الله، ما عرفنا هاذ الحكومة.. كلنا في مشيئة الله، لكن فيما يتعلق بالقضية ديال القطاع الاجتماعي، طبعا هناك هشاشة وهناك فوارق مجالية واجتماعية وفوارق بين الجنسين، هذا لا يمكن أن ينكره عاقل.

صحيح، طبعا هذا بتراكمات ولسنوات، ويمكن لي نقول لك أن ماشي هاذ التفاوتات بدرجات ماشي فقط ديال بلدنا، راه كل بلدان العالم بأسره فيها تفاوتات، وكل السياسات العمومية يجب أن توجه إلى تسريع النمو لأن لذلك أثر جزئي على القطاع الاجتماعي، ولكن في نفس الوقت خص هاذ النمو يستفيد منه كل طبقات المجتمع وكل فئات المجتمع، منها المحرومة ومنها غير القادرة ومنها ذوي الاحتياجات الخاصة ومنها النساء وربما بعض المستضعفين.

ولهذا، كل السياسات العمومية خص يكون في صلب اهتمامها في نفس الوقت تسريع وتيرة النمو، لأن هو اللي كيجعل أنه الثروة تكبر، وأنه يمكن بعدها طريقة توزيعها، وفي نفس الوقت الاهتمام بالجانب الاجتماعي عبر استهداف الفئات التي طبعا هي محرومة.

طبعا القطاع الاجتماعي قطاع واسع - كما أشرتم، السيد المستشار المحترم - وراه دوزتو قانون المالية، الحكومة اعتمدت ووفرت اعتمادات مهمة لقطاع التعليم: 46 مليار، قطاع الصحة: 13 مليار، ومواصلة كل البرامج التي انطلقت قبل هذه الحكومة ودعمها في إطار برنامج "تيسير" عبر طبعا "صندوق التضامن الاجتماعي"، "تيسير" و(RAMED[7]) 7 المليون ديال المستفيد، 7 المليون ونصف، وأيضا المحافظ الدراسية، دعم أيضا العالم القروي ببرنامج يعادل 20 مليار درهم، وطبعا الصندوق اللي فيه مليار ونصف ديال الدراهم، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي من بين فلسفتها هو أنه كيف يمكن طبعا أن يكون هناك استهداف ودعم لبعض المرافق الاجتماعية في المناطق الهشة، في الأحياء المجاورة للمدن، في المناطق القروية البعيدة، وطبعا هذا في إطار قانون المالية البرنامج السنوي ديال 3 المليار ديال الدرهم.

طبعا هناك تفكير في استهداف لفئات أخرى، منها اليتامى في حضانة الأرامل والمشروط بالتدريس، والذين في وضعية هشة، والذين سيستفيدون عبر صندوق التماسك الاجتماعي من دعم مباشر.

طبعا تيبقى الإنجاز اللي جا في السؤال ديالكم، كيف توفير قدرات الإدارة لإنجاز أفضل وأكثر بالنسبة لميزانية التجهيز؟ هاذ السنة في 2014 وصلت نسبة الإنجاز 70% مقارنة مع 64% السنة الماضية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لكم، أنهيتم حقكم في الكلام.

الكلمة لأحد المعقبين عن السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

حقيقة نحن متفقون على أن هاذ الإشكالية اللي كتكلموا عليها ديال الفوارق والحرمان والتهميش وغير ذلك هي نتيجة تراكمات، هي نتيجة إرث، ولكن لابد من الاعتراف كذلك، السيد الوزير المحترم، على أن بحسب بعض المعطيات اللي كتقدمها مؤسسات وطنية ودولية، الكثير من المؤشرات المرتبطة بالخصاص الاجتماعي ازدادت وتفاقمت في ظل هذه الحكومة.

الآن 9% من المغاربة كيعيشوا تحت عتبة الفقر، 14% من المواطنين لا يتجاوز الدخل ديالهم 2 دولار يوميا. إذا زدنا المؤشر ديال الهشاشة الاجتماعية حسب (HCP[8]) 18% من المغاربة في وضعية هشاشة، ربع ساكنة المغرب تعيش تحت عتبة الفقر وتحت تهديد الفقر.

السيد الوزير،

لابد من القول كذلك بأن الطبقات الفقيرة في المجتمع والطبقة المتوسطة في ظل هذه الحكومة، النصيب ديالها من الثروة الوطنية أقل مما كان عليه في الستينات. في ظرف 3 سنوات فقط أحصينا 34 ضريبة جديدة فرضتها الحكومة على الطبقات الفقيرة وعلى الطبقة المتوسطة.

إحدى الظواهر اللي كنعرفوها جميع، والتي عرتها الفيضانات وبينت فيها

[7] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

[8] **H**aut **C**ommissariat au **P**lan

الوجه الحقيقي ديال المغرب الذي يتطور بسرعات مختلفة، هي أنه بينت بأنه عندنا عدد من مناطق المغرب تعيش في ظروف أقل ما يقال عنها أنها ظروف لا تتناسب والمعدلات الوطنية، إذا ما قلتش شي كلام آخر، بل لابد خصني نقولو بأنه الفيضانات بينت بأنه عندنا عدد من الجماعات، عدد من الأقاليم، المواطنين فيها يعيشون القساوة والظروف بالغة القسوة تذكرنا بالمقومات ديال القرون الوسطى، واحنا في اعتقادنا لو كنا إزاء حكومة تحترم شعبها ووقع ما وقع من فيضانات اللي بينت هاذ الفوارق اللي كاينة بين مختلف الجهات، لكان أقل شيء قامت به الحكومة هو أن تعيد النظر في ترتيب أولوياتها، لابد من إعادة النظر في ترتيب أولويات الحكومة لتصحيح هذه التشوهات وهذه الاختلالات التي تعيشها مختلف مناطق المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أنهيت حقك في الكلام. ولم يعد لكم، السيد الوزير، وقت للرد عن التعقيب.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إليكم دائما، وهو حول بيع العقارات المملوكة للدولة لمن يشغلها، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

هيأت وزارة الاقتصاد والمالية مشروع مرسوم يحمل رقم 2.21.677 يغير بموجبه المرسوم رقم 2.83.659 الصادر في 22 ذي الحجة 1407 (18 غشت 1987)، ويتعلق الأمر بالإذن ببيع العقارات المملوكة للدولة لمن يشغلها من موظفين ومستخدمين العاملين في إدارات الدولة بموجب عقود، والهادف إلى إدخال بعض التعديلات من أجل تشجيع الموظفين والمستخدمين شاغلي المساكن المملوكة للدولة على اقتنائها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن مصير هذا المشروع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا.

شكرا السيد المستشار المحترم.

صحيح الدولة تملك 44.934 مسكنا مسندا للموظفين، منهم 15.800 قابل للتفويت، لأن الباقي غير قابل للتفويت لأنه مسكن وظيفي، ولا يمكن أبدا أن يفوت.

طبعا في هاذ 15.887 كان هناك مرسوم ديال 87 واللي ما اعطاش المفعول ديالو، لأن التفويتات كانت بوتيرة جد ضئيلة، حوالي 230 مسكن في السنة.

هناك تفكير لتحفيزات أكثر وتسهيلات أكثر من أجل تفويت هذه المساكن، المشكل فين واقع؟ أن هذه العقارات وهذه الأملاك غير متجانسة، كاين فيلات، كاين (des appartements)، كاين اللي ذاك (la zone) ولات (R+5)، خصنا مزيد من الوقت ومزيد من التمحيص ومزيد من التفكير ومزيد من الاستهداف باش تكون العملية سليمة، وما تكونش فيها عملية اللي غادي تكون طبعا منتقدة.

احنا في الحكومة قمنا بواحد المبادرة تتعلق بواحد الأملاك أخرى ديال 37 ألف مسكن ومحل تجاري التي كانت مدبرة من طرف "ديار المدينة" واللي في بعض الأحياء شعبية، واللي أصدرنا فيها مرسوم ديال 21 أكتوبر من هاذ السنة، والقرار ديال وزير الاقتصاد والمالية ديال واحد ديسمبر، واللي هو غادي تفوت لشاغليها بأثمان جد جد جد رمزية، واللي غيبدا الاشتغال ديالها أو التفويتات ديالها في القريب العاجل.

إذن، باختصار احنا نفكر في إعادة النظر في هذاك المرسوم ديال 87 من أجل التسهيل والتحفيز، ولكن بشرط أنه يكون مؤطر تأطيرا جيدا، حتى لا يخرج عن جدواه وعن مساره.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضلوا السيد رئيس الفريق، السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

بطبيعة الحال، السيد رئيس، هناك تعقيب.

السيد الوزير،

تتكلمو معكم على المساكن القابلة للتفويت، هي اعلاش تتكلمو، لأن كنميزو أيضا حتى احنا ما بين السكن الوظيفي واللي تيكون قلب داخل المؤسسة، واللي غير قابل للتفويت، لأنه هذاك سكن وظيفي، بمعنى امشى مسؤول غيجي مسؤول وغيسكن فيه.

لا، أسيدي، كنتكلمو على اللي قابل للتفويت، واللي قابلين للتفويت المرسوم اللي احنا تنتحدثو عليه داير واحد العدد ديال التشجيعات لتشجيع هاذ الموظفين، من ضمنها اعتماد الثمن نتاع البيع اللي هو مخفض بنسبة ديال 40% من القيمة اللي غتحددها اللجنة الإدارية نتاع الخبرة.

كذلك من ضمن الأشياء اللي جا بها هاذ المرسوم واللي هو لفائدة هاذ الموظفين:

- تحديد مبلغ الدفعة الأولى من ثمن البيع في 10% عوض 20% اللي كاين الآن، اللي معمول به، و50% بالنسبة للموظفين المحالين على التقاعد؛

- كذلك رفع الأقساط الشهرية المؤجلة من باقي ثمن البيع من 120 إلى 180 قسطا بالنسبة للموظفين المحالين على التقاعد، لأنه اليوم الموظفين المزاولين عندهم واحد 180 قسط، في حين أنه المتقاعدين عندهم 120 قسط؛

- كذلك التخلي عن تطبيق سعر الفائدة على الأقساط المؤجلة من ثمن البيع.

الإشكال اللي كاين اليوم، السيد الوزير، كاينين موظفين في نفس الحي، وزارة الداخلية فوتت لهم، وزارة التجهيز فوتت لهم، لأنه كاين التفويت بالموافقة ديال وزارة الاقتصاد والمالية وبموافقة الوزارة الوصية، وزارة التعليم ما ابغاتش تفوت لهم، فسروا لنا غير الآن كيفاش بعدا، غير المنطق، نفس الموظفين ساكنين في نفس الحي، شي كتفوتوا ليه وشي ما كتفوتوا ليهش؟ وبالتالي هاذ الخلل ..

أيضا كاين مساكن اللي الدولة اليوم خاسرة فيها، كاين فيهـــــــــا (le compteur général) ديال الماء وديال الضوء، الناس طالبين يشريو، لحد الساعة اليوم عندكم ديون واصلة لـ 150 مليون ديال السنتيم في الدار البيضاء، إقامة المارشال أمزيان.

وبالتالي، اليوم الحكومة ماشي خصها تبقى تتسنى، خصها تدير الاستعجال لتفويت هذه المساكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السي دعيدعة، أنهيت حقك في الكلام.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

طبعا، أنا قلنا خص يكون التأني، وخص يكون التفكير باش ما نطيحوش في مخاطر اللي ربما احنا في غنى عنها. إلى كانت وزارة التربية ما ابغاتش تبيع، فلأن هناك مسكن وظيفي.. لا، السيد، الله يخليك، الدولة حرة في تفويت أملاكها، والدولة عندها طبعا أيضا فلسفتها وعندها إمكانياتها وعندها سياستها.

الآن تنقول لك آودي هاذ القضية احنا مستعدين للتفويت، لأن أيضا أولا غنشجعو ذاك الموظفين وغنشجعو موظفين اللي امشاو للتقاعد وغندخلو اشوية ديال الفليسات للدولة حتى باغيين نفوتو، ولكن تكون بطريقة عقلانية وبطريقة معقولة وبطريقة اللي غادي تتم بالشفافية وبالموضوعية ولا غبار عليها.

ولهذا، راه احنا طالبين اشوية ديال الوقت باش نعدلو هذاك المرسوم اللي ذكرتو ديال 87، والذي لم يكن طبعا بالتحفيز اللازم من أجل تفويت كل هذه العقارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع السكنى وسياسة المدينة بسؤال فريد حول مآل اتفاقية السكن المعد للفئات الوسطى، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

السي شكيل، تفضلوا.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

وزارتكم أعلنت أكثر من مرة التزاماتها باش تخلق واحد المبادرة تحفيزية من أجل تعميم السكن المعد للفئات المتوسطة، وقد تم في هذا الشأن توقيع 8 ديال الاتفاقيات، السيد الوزير، تهم إنجاز 1392 وحدة من السكن اللي معد لهاذ الغرض.

الآن، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل هذه الاتفاقيات؟ وما هي نسبة الإنجاز المحققة في هذا المضمار، السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

واقع هذه الاتفاقيات وصل اليوم ليس إلى 8، بل إلى 34 اتفاقية، وتهم 14 ألف و73 وحدة. هذا ما تم الإعلان عنه من قبل أساسا شركاء خصوصيين، وهناك جزء ما يناهز 2504 ديال الوحدات ديال القطاع العام، أساسا العمران.

فيما يتعلق بالعمران، الآن الأشغال بدأت بالنسبة لجزء من هاذ 2500. فيما يتعلق بالاتفاقيات الخصوصية، اللي كتعرفوا أنه بناء على القانون المالي، ابحال اللي كاين في السكن الاجتماعي، الاتفاقية كتوقع مع وزارة السكنى ومع وزارة المالية، وبعد ذلك يشرع المنعش العقاري في الترتيبات الإدارية، الحصول على التراخيص وغير ذلك باش يبدا في المشروع، التمويل،

الأبناك، إلى غير ذلك.

في بعض الأحيان، العقار كيكون مبرمج الاستثمار ديالو، لكن ما عندوش عقار. فبالتالي، هذا رهين أساسا بهذه الترتيبات ديال المسؤولين ديال المنعشين العقاريين الخواص.

وللتذكير، عندنا اتفاقية مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين من أجل إنجاز 20 ألف وحدة من هذا النوع. هذا بالطبع على مستوى الالتزام المعلن، علما بأنه - للتذكير - وزارة السكنى كوزارة، لا تدخل في مشاريع للبناء بشكل مباشر، سواء كان في المتوسط أو في السكن الاجتماعي أو في 140 ألف أو غير ذلك، بحيث أنها تدعم، تشجع، تؤطر، تضع أموال رهن إشارة المتدخلين في بعض الأحيان، ولكن لا تبني بنفسها، وهذا تعلمونه جيدا، السيد المستشار المحترم.

شكر لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك..؟ تفضلوا السي...

المستشار السيد عابد شكيل:

الحكومة ما تتبنيشاي باش ما تصرفشاي.. الحمد لله اللي ما تتبنيش، ولكن، السيد الوزير، من المهام ديال الحكومة أنها عندها سياسة، وخصها تشجع من تحقيق هاذ السياسة، وانتما بينتو لنا مرارا أن هاذ السكن اللي هو للطبقة المتوسطة شيء مهم، وعندو طلب، فتيخص تحفيزات، تيخص تشجيعات، ووزارتكم تيخصها، لماذا ما تجتمعش مع المنعشين العقاريين، وتتذاكر معهم وتعطيهم تحفيزات؟ إلى كان ضروري نزيدو، لأنه هذا شيء مهم.

أول شيء، غادي يخدم اليد العاملة، غادي يرفع من العقار اللي غادي وشي شوية تيهبط؛

ثانيا، غاديين واحد الطبقة اللي هي مهمة، الطبقة المتوسطة اللي ما ابغاتش تمشي لذاك السكن الاجتماعي ديال 250 ألف درهم، وما ابغاتش تمشي للديور اللي تيسواو 200 مليون و300 مليون، وابغات تمشي للدار ديال 80 مليون وديال 70 مليون، ثلاثة ديال البيوت وكوزينة، وفيها 80 متر ولا 90 متر، هذا شيء مهم..

وهذا هو اللي تيخصكم انتايا تشجعوا عليه، وتحفزوا، ولكن ما تنقولش لكم تسيفوا، ولكن السياسة ديالكم بأنكم تتصلوا مع من يهمه الأمر من المنعشين العقاريين، وتفتحوا لهم الطريق باش يمشيو، وإلا إلى ابقيتو جالسين، ما تنقولش جالسين، ولكن الدور ديال الحكومة هو هذا، تيخصها تدير شي حاجة، وإلا راه ما غاديش تحققوا ذاك الشي، خصوصا وأن المدة دازت، اشحال باقي المدة ديال الحكومة؟ عام، قليل ذاك الشي. غادي يمكن لنا نحققو هاذ 20 ألف دار؟ ما غاديش يمكن لنا باش نحققوها، والناس تتنتظر منكم هاذ الشي، لأنه هذا من التصريحات ديالكم، واحنا غاديين نكونو تنصفقو لكم إلى استطعتو تحققوا غير 30% ولا 40% من التصريح يال الحكومة ديالكم، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي شكيل.

السيد الوزير، لكم تعقيب حول.. تفضلوا.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

فقط للتأكيد بأنه لتشجيع هذا المنتوج - كتذكروا - وضعنا واحد الحدود ديال 6000 درهم للمتر المربع مع احتساب جميع الضرائب، شفنا بأن العملية ما تمشاتش، رفعناها بمساهمتكم إلى 7200 درهم للمتر المربع.

الآن، إلا كانت الأمر كيتعلق بتحفيزات جبائية، تعلمون أن هناك تحفظ ديال أوساط متعددة، بما فيها رجال الأعمال في قطاعات أخرى، من أجل أن لا نطعم مجددا هاذ القطاع ديال العقار بتحفيزات ضريبية جديدة، في الوقت اللي الصناعة وغيرها ما عندهاش هاذ التحفيزات.

فبالتالي، الآن ما نتمناه هو أن نضع رهن إشارة هاذ المنعشين العقاريين عقار في المدن، اللي يكون تابع للدولة قدر الإمكان، إلى لقيناه، وراه ماشي ساهل أنك تلقاه اليوم، أو أننا نعطيوهم إمكانية كذلك أنهم عوض ما يبنيو 4 ديال الطوابق يبنيو 5 أو 6، مما يمكن أن يحفزهم على بناء هذا النوع من السكن.

نحن معكم في هاذ الاتجاه، لكن المسألة ماشي سهلة كذلك، لأن عمليا يتعين أننا ندخلو في منطق الاستثناء (la dérogation)، باش نعطيوهم هاذ الشي في وسط المدن باش يديروا هاذ العملية، المسألة ماشي سهلة .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع السياحة بسؤال فريد كذلك، وهو حول دور المرشدين السياحيين في التعريف بالمنتوج التقليدي الوطني، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد تم تعاقد وزارة السياحة مع وكالة أسفار أجنبية لإدخال السياح الأجانب إلى الوطن العزيز، ولكن، السيد الرئيس، الوزارة تناست

الوكالات المغربية وإشراكها، كذلك جامعات المرشدين السياحيين، فماذا ترون، السيد الوزير ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد وزير، السياحة، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

أنا إلى فهمت السؤال ديالكم واللي جاني وهو على المرشدين السياحيين والدور ديالهم في التعريف بالمنتوج ديال الصناعة التقليدية.

الآن إلى كان السؤال حول وكالات الأسفار، نحن لا نتعاقد مع وكالات الأسفار، نحن نتعاقد مع مروجي الرحلات، وهاذوك مروجي الرحلات هما اللي كيتعاقدوا مع وكالات الأسفار بالاختيار ديالهم الوطنية، باش يمكن لهم أنهم يعملوا التوزيع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم تعقيب، السيد المستشار ؟ تفضلوا.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا فقط ابغيت نأكد مع السيد الوزير على أنه بعض وكالات الأسفار المغربية وكذلك المرشدين وجامعة المرشدين السياحيين بالمغرب ما حبذوش هاذ الفكرة ديال التعاقد مع هاذ وكالة الأسفار التركية وإدخال هاذ العينة من السياح الأجانب، لأنه تيجيو في واحد الإطار محدود.

كنعرفوا، السيد الوزير، بأنه ما تيدوزوش عند الصناع التقليدين، عندهم فقط بعض المحلات اللي هما في الملك ديالهم، واللي هي محلات تركية جات للمغرب، وفتحت محلات، بطبيعة الحال مكناس كاينة محل ديال الزربية، في الدار البيضاء محل ديال الحلي والمجوهرات، وفي مراكش محل ديال المصنوعات الجلدية، وبالتالي هاذ المحلات هاذي تيجيو فقط السياح الألمان، وتيجيو لهاذ المحلات التركية، بحيث أنه داخلين للمغرب وتيستافدوا من المحلات التركية فقط.

يعني هاذ السياح الأجانب تيجيو مؤطرين فقط لهاذ المحلات هاذو، ما تيشوفوش المحلات والصناعة التقليدية المغربية نهائيا، بحيث حتى في المحلات التركية تيقولوا بأنه ها هي الزربية المغربية ماشي في المستوى ديال الزربية التركية، وتيبينوا على أنه الزربية التركية هي في الجودة العالية مقارنة مع الزربية المغربية، وهذا شيء خطير جدا.

كذلك بالنسبة لهاذ الوكالة من بعد ما تتجي للمغرب، ما كتصرحش بهذاك المرتب المالي اللي تياخذوه من عند هاذ السائح، وبالتالي تتصرح بواحد النسبة ضئيلة جدا، وبالتالي تيخرج هاذوك الأموال السوداء أو العملة الصعبة تتخرج إلى.. احنا بطبيعة الحال تنتفهمو الوضعية ديال وزارة السياحة أنه تجلب أكبر عدد ممكن من السياح، وكذلك الاتفاقية اللي كاينة مابين الدول في مجال الترويج السياحي، ولكن الصناع التقليديين...

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، أنهيت..

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

الآن افهمت السؤال، وما كيتعلقش الأمر بوكالات متعددة، تيتعلق بوكالة واحدة، وهذيك الوكالة معمولة في الدار البيضاء وعندها حسب القانون المغربي، احنا ما كنتعاملوش مع وكالات أجنبية وكنعطيوها تصاريح، هاذي مصرح لها حسب القانون المغربي وكتجيب السياح، وهاذ الوكالة هاذي، للعلم ديالكم، السيد المستشار المحترم، جابت 14 ألف سائح منذ العمل ديالها اللي ابداتو السنة الماضية.

بالفعل أنه أصحاب هاذ الوكالة عندهم كذلك بزار اللي هو موجود في مكناس وهو في ملكيتهم، وهما كيحترموا القوانين ديال هاذ البلد. لا يمكن لنا التدخل باش نقول لو خصك تمشي لهاذ المتجر وما تمشيش لهاذ المتجر، ولكن اللي كاين أنه هناك موجودين وكالات متعددة كتحبذ أنها تمشي لمتاجر معينة ولا تمشي لمتاجر معينة أخرى، وكذلك هناك مرشدين اللي كيعملوا مع السياح، وكذلك كيتعاملوا مع بزارات أو متاجر معينة ولا يتعاملون مع متاجر أخرى.

ولكن، إلى ابغينا الحماية ديال المنتوج الوطني راه ماشي عن طريق وكالات الأسفار هو اللي يمكن الحماية ديالو، الحماية ديالو هو الدعم ديال التنافسية ديالو، الحماية ديالو هو الترويج له، لأنه احنا بلد اللي هو مفتوح، موجود هاذو ناس مادام أنهم كيلتزموا بالقانون، لا يمكن التدخل في هاذ الإطار هذا، وتقول لو بأن لازم أنك تشري هاذ المنتوج ولا ما تشريش هاذ المنتوج، لا يمكن العمل في هاذ الإطار هذا.

واحنا بالنسبة لنا في وزارة السياحة، كل وكالة اللي هي مصرح بها على المستوى الوطني، وعندها تصريح ديالها، وكتعامل وكتجيب السياح، يمكن أن نتعاقد معهم، ولكن ما عندناش عقدة، نحن ليست لنا عقدة مع هاذ الوكالة، فقط أنه اللي عملنا أنه اعطيناها تصريح، لأنه موجودة في إطار القانون المغربي كما هو موجودين كثير من الوكالات الأخرى، ولكن أنا متفق معكم أنه يجب دعم المنتوج الوطني ومنتوج الصناعة التقليدية والدفع

بكثير، هذا هو العمل اللي تنقومو به، راه المعارض اللي تنقومو بها على الصعيد الوطني ولا على المستوى الدولي دائما موجود معنا الصناع التقليديين وكذلك البضاعة الوطنية في إطار الصناعة التقليدية.

احنا متواجدين في 80 معرض على المستوى الدولي، تقريبا واحد 50% منهم تيكون موجود فيهم صانع تقليدي اللي هو كيعمل في هاذ .. موجودة كذلك الصناعة التقليدية ونشارك مع الصناعة التقليدية في الدفع بالمنتوج الوطني.

هذا ما يمكن القيام به، ولكن أننا نمنعو مثلا بعض السياح من الولوج لبعض المتاجر، نظرا لأن فيها سلع أجنبية تنافس السلعة المغربية، هذا غير مسموح به، لا في إطار القانون ولا حتى في إطار المنافسة الشريفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم.

وننتقل إلى آخر سؤال في جدول أعمال هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية، حول البحث عن أسواق جديدة، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لازالت المبادلات التجارية المغربية مع العديد من الدول الصديقة لم ترق إلى المستوى المطلوب الذي يمكن أن يغطي عجز الميزان التجاري، مع العلم أن بلادنا تتوفر على العديد من اتفاقيات التبادل الحر.

لماذا لا يتم استغلال التظاهرات العالمية المنظمة بالمغرب على غرار القمة العالمية لريادة الأعمال التي احتضنتها مراكش، للبحث عن شركاء جدد عوض الاقتصار على الأسواق التقليدية ؟

كما نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لإنعاش الصادرات المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

شكرا السيد المستشار المحترم عن الفريق الحركي لطرحكم هاذ السؤال الهام، المتعلق بالتدابير المتخذة لإنعاش وتطوير الصادرات المغربية، وكذا البحث عن أسواق جديدة بالنسبة للمنتوجات الوطنية.

كما تجدر الإشارة على أن الحكومة تولي اهتمام بالغ لموضوع التنمية وإنعاش الصادرات المغربية، وكذا البحث عن أسواق جديدة، وهذا في تناغم وفي تنسيق مندمج مع الاستراتجيات اللي اعتمدتها بلادنا في السنوات الأخيرة، وهاذ الاستراتجيات اللي تصبو إلى تطوير وتنمية عرض تصديري تنافسي كإقلاع الصناعي، مخطط الإقلاع الصناعي، (Emergence 1 et Emergence 2)، كمخطط المغرب الأخضر، كمخطط الصناعة التقليدية، كالمخطط السياحي، بالإضافة إلى مخططات أخرى.

ولمواكبة هذه الإستراتيجيات، وضعت الوزارة أو الحكومة مجموعة من برامج الدعم، هاذ برامج الدعم إما كتسهر عليها الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، واللي هي أساسية، وكانت لنا مناسبة عرضناها في الملتقيات الجهوية على الصعيد الوطني، وكاين كذلك إستراتجيات وبرامج تسهر عليها المؤسسات الوطنية المهتمة بالترويج وإنعاش الصادرات، مؤسسات وطنية ككتب - كما سمعنا السيد وزير السياحة قبل قليل- المكتب الوطني المغربي للسياحة، المركز المغربي لإنعاش الصادرات، دار الصانع، وكذلك المؤسسة المستقلة للتسويق وإنعاش الصادرات.

هاذي برامج متعددة، كتهدف كلها في دعم الصادرات وتشجيع الصادرات وكذلك البحث عن أسواق جديدة.

ابغيت فقط نأكد على أن المركز المغربي لإنعاش الصادرات اللي هو تحت وصاية الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، قام خلال سنة 2014 بأكثر من 130 عملية ترويجية بالخارج، همت أكثر من 650 مقاولة، فيها 250 مقاولة جديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد المعقبين عن رد السيد الوزير، تفضل.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا كنشكروكم، السيد الوزير، على المجهودات اللي كتقوموا بها على الصعيد الوطني، وكذلك احنا تنعرفوكم بأن انتما تتقلبوا وتتبحثوا على أسواق جديدة، ما كنكروش هاذ الشي، وكذلك على الدعم اللي كتعطيوه، هذا مفروض.

احنا كنقولو، السيد الوزير، أن المغرب له ارتباط وطيد بالسوق الأوربية، احنا كنعرفو هاذ المسائل، وكذلك عندنا اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، عندنا مع تركيا، واعلاش ما نمشيوش للأسواق الخليجية وعلى الشرق الأوسط.

كذلك، احنا عندنا إفريقيا، ما عندناش معها واحد اسميتو اللي هي احنا عندنا معها واحد الارتباط ديني إسلامي ثقافي مع إفريقيا، ولكن احنا الأسواق ديال إفريقيا ما واخذينهاش بعين الاعتبار.

السيد الوزير،

احنا كنعرفو كاينة واحد المنافسة شرسة، كما قال الأخ دابا في اسميتو، واحد المنافسة شرسة من الدول، احنا السوق الأوربية احنا معتمدين عليها، ولكن للأسف كاين عندهم اقتصاد اللي كنعرفو، لأن السوق الأوربية عندها واحد الاقتصاد دابا اللي هو ماشي زاهي.

لهذا، السيد الوزير، احنا اللي كنطلبو منكم لأن واحد العدد ديال المعامل ديالنا، احنا راه في كلشي عندكم الإحصائيات ديالو، واحد العدد ديال المعامل ديال التريكو مثلا، ديال الدجين، اللي كانو كيخدموا لنا الألوفات ديال الناس، كلهم سادين دابا، ها هما جاو لنا حتى للصناعة التقليدية، وما أدراك ما الصناعة التقليدية، السيد الوزير.

الصناعة التقليدية ما بحثناش على أسواق جديدة، لأن الصناعة التقليدية جاو لنا حتى هي، إلى امشيتي لدرب عمر كتلقى المنتوج ديالنا ديال المغرب غير خرج وربما تصاوب وجا.

كذلك غير الأثواب، الأثواب اللي كيتصنعوا في المغرب، في طنجة مثلا ولا في الدار البيضاء، كاينين أثواب آخرين جايين من برا ولكن ماشي في...

ولهذا، احنا، السيد الوزير، احنا كنزيدو نثمنو الخدمات اللي كتقوموا بها، السيد الوزير، ولهذا احنا اللي تنطلبو منكم هو تمشيو تبحثوا لنا على أسواق جديدة.

الليمون ديالنا، السيد الوزير، كيتباع دابا بدرهم ودرهم ونصف وجوج دراهم، واش هـذاك.. إلى هذاك الخدام بالنهار كامل وهو كيجني، يجـــــني هذاك القنطار ولا ذاك الكيلو ديال هذاك، ما غاديش تخلصو حتى هو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم بعض الثواني، السيد الوزير، إذا أردتم أن تعقبوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم، وابغيت نؤكد على أن السياسة الآن المتبعة من طرف الوزارة من طرف الحكومة بصفة عامة في إطار البحث عن أسواق جديدة، هو التوجه، وهذا كان فيه إشارات قوية في خطب ملكية سامية، التوجه إلى أسواق جديدة بإفريقيا، دول الخليج، الدول الآسيوية، السوق الروسي أساسا، والآن احنا الآن عندنا مخطط لهاذ السنة الحالية أن نتوجهو إلى سوق أمريكا اللاتينية كذلك، وخاصة السوق البرازيلية.

إذن، ابغيت نأكد على أنه كان هناك إقبال كبير، في السنة الماضية درنا 9 قوافل شراكة، استهدفنا أكثر من 20 دولة اللي شفنا فيها أن تقبل المنتوج المغربي، دول إفريقيا، وهاذ الشي كان بعد دراسات استكشافية أو استشرافية لهذه الدول.

السوق الروسية مؤخرا كان هناك معرض أكثر من 200 منتوج مغربي عرف إقبالا كبيرا، تكلمتو على الموضوع ديال الحوامض، احنا كنعرفو اليوم اكثر من 60% من الإنتاج المغربي الآن كيتوجه إلى السوق الروسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم السيد الوزير، كما نشكرك جميع من ساهم في إنجاح أشغال هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.